

Distr.: General
18 April 2000
Arabic
Original: English



التقرير الثاني للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

سانتوس؛ ورئيس موزامبيق، جواكيم ألبرتو شيسانو؛ ورئيس رواندا، باستير بيزيمونغو؛ ورئيس أوغندا، يويري كاغوتا موسيفيني؛ ورئيس زامبيا، فريديريك ج. ت. شيلوبا؛ ورئيس زمبابوي، روبرت موغابي. وكان حاضرا أيضا وزير خارجية ناميبيا، ثيو - بن غورياب، الرئيس الحالي للجمعية العامة. ويرد محضر وقائع الاجتماع في الوثيقة S/PV.4092.

٤ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، دعوت رؤساء الدول ووزراء خارجيتها الزائرين إلى اجتماع نوقشت فيه الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشارك في الاجتماع أيضا وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، نكوسازانا دلاميني - زوما، والميسر المحايد للحوار بين الأطراف الكونغولية، السير كيتوميل ماسير، الرئيس السابق لدولة بوتسوانا، كما شارك فيه أيضا الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، بصفته رئيس مجلس الأمن، والمبعوث الشخصي لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية، ورئيس اللجنة العسكرية المشتركة المنشأة بموجب اتفاق لوساكا، وممثلي الخاص لشؤون جمهورية الكونغو الديمقراطية، كامل مرجان، ومثلي الخاص لشؤون منطقة البحيرات الكبرى، برهانو دها. وأطلع المشاركون على مفهوم العمليات الذي اقترحه الأمم المتحدة لمساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاق لوساكا، الذي ورد في تقرير

١ - أذن مجلس الأمن، في الفقرة ٤ من قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، بتوسيع نطاق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتشمل عددا يصل إلى ٥٣٧ ٥ فردا عسكريا وما يلزم من موظفي الدعم المدنيين. ويرد بيان ولاية البعثة في الفقرة ٧ من ذلك القرار.

٢ - وطلب مجلس الأمن، بالفقرة ١٩ من القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كل ٦٠ يوما إلى المجلس عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وفي تنفيذ ذلك القرار. وهذا التقرير مقدم وفقا لذلك الطلب.

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - عقد مجلس الأمن، خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، سلسلة من الاجتماعات خُصصت لأفريقيا. وفي الأسبوع الأخير من الشهر، ناقش المجلس الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمشاركة عدد كبير من رؤساء دول المنطقة، ضم رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، لوران - ديزيريه كابيلا؛ ورئيس أنغولا، جوسيه إدواردو دوس

٨ - وفي ١٤ نيسان/أبريل وقعت، في الوقت الذي كان يجري فيه استكمال هذا التقرير، سلسلة من الانفجارات العنيفة دمرت مطار كنشاسا وأسفرت عن عدد غير معروف من الضحايا. وكان من غير الممكن وقت كتابة التقرير تحديد سبب الحادث. ووضعت البعثة على الفور أسطول مركباتها تحت تصرف السلطات لنقل المصابين إلى المستشفى.

ثالثا - متابعة القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) ونشر البعثة

٩ - قرر مجلس الأمن، بالفقرة ٥ من قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠)، أن يتم النشر التدريجي لأفراد البعثة متى يرى الأمين العام أن أفراد البعثة سيتمكنون من الانتشار في مواقعهم المحددة والاضطلاع بمهامهم في ظل ظروف من الأمن الكافي وتعاون من الأطراف، وبعد أن يتلقى تأكيدات قاطعة وموثوق بها في هذا الصدد من الأطراف. وطلب إلى الأمين العام إبقاء المجلس على علم بالتطورات في هذا الشأن.

زيارة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام

١٠ - وعليه، وبناء على طلبي، قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المتحاربة الأخرى وحركات المتمردين في آذار/مارس لإبلاغهم بأحكام القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) وبخطط الأمم المتحدة المتعلقة بنشر البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكد وكيل الأمين العام للأطراف الحاجة لالتزامهم التام باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بوقف إطلاق النار، وتعاونهم مع البعثة ودعمها في نشر أفرادها والقيام بعملياتها. وبالنسبة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، شدد كثيرا على الحاجة لأن تغطي البعثة بحرية التنقل التامة داخل البلد. وكانت قد أثرت

المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (S/2000/30). وقد عقدت أيضا اجتماعات منفصلة مع جميع رؤساء الدول ووزراء الخارجية الزائرين، ومع الميسر المحايد.

٥ - وفي أعقاب الاجتماعات التمهيدية التي عقدتها اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية، اجتمع رؤساء الدول وقادة الحركات الكونغولية أو الشخصيات البارزة فيها في لوساكا يوم ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ برئاسة الرئيس شيلوبا. وأصدر المشاركون بلاغا أكدوا فيه من جديد دعمهم لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار؛ وترحيبهم باعتراف مجلس الأمن الوشيك اتخاذ القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)؛ ووضعوا فيه جدولا زمنيا جديدا لتنفيذ عملية لوساكا اعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠٠٠.

٦ - وفي ٩ نيسان/أبريل، اجتمع الرئيس دوس سانتوس، ورئيس ناميبيا، سام نوجوما، والرئيس موغابي مع الرئيس كابيلا في كنشاسا عملا بالقرار المتخذ خلال احتفالات استقلال ناميبيا في ويندهوك. وأصدر الرؤساء الأربعة بلاغا أهابوا فيه بالأمم المتحدة أن تنشر مراقبين عسكريين في أقرب وقت ممكن للحيلولة دون تدهور الحالة العسكرية، التي أعربوا عن مخاوفهم من أنها قد تفضي إلى نشوب أعمال قتالية واسعة النطاق. وطلب الرؤساء أيضا إلى الميسر المحايد أن يجري في أقرب وقت ممكن الحوار بين الأطراف الكونغولية.

٧ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، عقد الرئيس كابيلا اجتماعا خاصا لمجلس الوزراء، أسفر عن نتائج منها إصدار بيان كرر تأكيد دعم الحكومة للحوار بين الأطراف الكونغولية، وورد به دعوة موجهة إلى الميسر المحايد لأن يضطلع بالكامل بالدور المتوخى منه في اتفاق لوساكا، وذلك باستئناف أنشطته في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فضلا عن أديس أبابا وبوجمبورا ولوساكا وذلك لكفالة الاتصال باللجنة العسكرية المشتركة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

١٥ - وداخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، تركز ضباط عسكريون في ١٠ مواقع خارج العاصمة وهي: إيسيرو وبونيا وبويندي وجيمينا وغبادوليت وغوما وكانغا وكندو وكيسانغاني ولسالا.

١٦ - ومباشرة عقب زيارة وكيل الأمين العام إلى كينشاسا، سُمح لفريق استقصاء عسكري سوقي تابع للبعثة بالقيام لأول مرة بزيارات تمهيدية لماتادي ومبانداكا ومبوجي مايي. وعلى النحو المبين في تقريره السابق (S/2000/30)، الفقرة ٦٨، يقتضي مفهوم العمليات الذي أقره مجلس الأمن نشر كتائب معززة في مبانداكا ومبوجي مايي وكندو وكيسانغاني. وللبعثة فريقان متمركزان في الموقعين الأخيرين منذ فترة لا بأس بها.

١٧ - كما أن استخدام ميناء ماتادي أمر ضروري لخفض تكاليف عملية البعثة إلى أقصى حد ممكن، إذ أنه ييسر جلب اللوازم والمعدات بحرا ونقلها إلى كينشاسا بالسكك الحديد، حيث يمكن نقلها بطول البلد وعرضه عن طريق شبكة المجاري المائية الداخلية الكثيرة، هذا إذا سمحت بذلك الأطراف والحالة الأمنية. وإن تعذر الأمر، فإن جميع عمليات الإيفاد والدعم - بما فيها تحديد الإمدادات، والتناوب والإجلاء الطبي وإجلاء المصابين - لا بد أن تتم جوا، مما يزيد إلى حد كبير من تكاليف العملية ومخاطرها.

١٨ - وفي المواقع الثلاثة كافة (ماتادي ومبانداكا ومبوجي مايي)، كما في كانانغا التي اقترحتها الحكومة كموقع بديل لمبوجي مايي، أجرى الفريق دراسة أولية للمرافق والهياكل الأساسية، ومن بينها المطار، ومدى توفر الأماكن الملائمة للإقامة، والمياه العذبة، والكهرباء، والطرق

شواغل بصدد هذه المسألة لأن السلطات رفضت أو أجلت في حالات كثيرة الإذن لطائرات البعثة بالإقلاع من المطار في كينشاسا.

١١ - واجتمع وكيل الأمين العام، خلال ما قام به من زيارات، مع رؤساء دول جمهورية الكونغو الديمقراطية، وناميبيا، وأوغندا، وزمبابوي والأعضاء البارزين في حكوماتهم. وفي رواندا، اجتمع مع وزير الخارجية، ووزير شؤون مكتب الرئيس، ورئيس الأركان العسكرية. واجتمع أيضا في رواندا وأوغندا مع قادة و/أو كبار الشخصيات في كلا جناحي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية.

١٢ - وبما أن وزير خارجية أنغولا كان في نيويورك وقتئذ، فإن الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام اجتمع به وأحاطه بمعلومات في هذا الصدد. وفي ١٧ آذار/مارس، اجتمع ممثلي الخاص في غبادوليت بقائد حركة تحرير الكونغو، جان بيار بمبا. وفي وقت لاحق من اليوم ذاته، عقد السيد مرجان أيضا لقاء مع رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، آنج - فيليكس باتاسي.

١٣ - وتعهد جميع القادة وكبار المسؤولين الرسميين الذين اجتمعوا بوكيل الأمين العام بالتعاون مع الأمم المتحدة والبعثة تعاوننا تاما والالتزام باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار والامتناع لقرارات مجلس الأمن. وفي كينشاسا، رفع وكيل الأمين العام إلى الحكومة مسودة اتفاق بشأن مركز القوات، حسبما دعت إليه الفقرة ١٠ من القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠). ومع ذلك، فإن ما استجد من تطورات منذ زيارة وكيل الأمين العام، على النحو الوارد أدناه، قد بين أن بعض التعهدات التي أعطيت له لم تُحترم.

١٤ - وأوفدت البعثة إلى الآن ١١١ ضابطا (انظر المرفق). وبعض هؤلاء الضباط متمركزون في عواصم الدول المتحاربة (كمبالا وكيغالي وكينشاسا ولواندا وهراري وويندهوك)،

قرارات اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية

٢١ - في ٤ نيسان/أبريل، وبناء على طلب من البعثة، اجتمعت اللجنة العسكرية المشتركة في كمبالا لأسباب عديدة من بينها بحث مشروع خطة لفض اشتباك القوات المتحاربة من على خطوط المواجهة، وإعادة نشرها في مناطق تجمع معينة ترصدها البعثة. ووضعت البعثة هذه الخطة عملاً بالفقرة ٧ (ج) من القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠). ورفعت اللجنة العسكرية المشتركة مشروع الخطة، مع بعض التعديلات الطفيفة، إلى اللجنة السياسية التي اجتمعت في كمبالا عقب ذلك مباشرة.

٢٢ - وفي ٨ نيسان/أبريل، اعتمدت اللجنة السياسية الخطة بعد أن محصها وتفحصها كبار الممثلين العسكريين للأطراف. وبذا تكون الأطراف قد وافقت على وقف تام للأعمال القتالية اعتباراً من ١٤ نيسان/أبريل (يوم البدء)؛ وعلى انسحاب جميع القوات إلى مسافة ١٥ كيلومتراً من خط المواجهة؛ وعلى إنشاء منطقة فض اشتباك بعرض ٣٠ كم. ووفقاً للخطة، تعهدت جميع الأطراف بتوفير بيئة آمنة في المناطق التي تسيطر عليها وتيسير دخول موظفي الأمم المتحدة وضمناً حريتهم في الحركة.

٢٣ - وهذه الخطة، التي من المقرر أن تتحقق من تنفيذها البعثة واللجنة العسكرية المشتركة، تدعو إلى إعادة انتشار القوات، في آن واحد، في مواقع دفاعية جديدة وفقاً لتتابع يُتفق عليه. وسيقتضي هذا الأمر من البعثة واللجنة العسكرية المشتركة وضع خطة فرعية منفصلة ومفصلة لكل من المناطق التي تشترك فيها القوات، على أساس المعلومات العسكرية الإضافية التي من المقرر أن تقدمها الأطراف.

٢٤ - كما تتضمن الخطة جدولاً زمنياً بدأ بتوقيع الخطة يوم ٨ نيسان/أبريل. وفي ذلك التاريخ، قامت القيادة السياسية للأطراف، على النحو المثلثة به في اللجنة

والأهم. وعلى الرغم من أنه يلزم إجراء دراسة أخرى، ثمة دلائل على أنه من الممكن، عبر تعاون السلطات الوطنية والمحلية التام، أن يُنفذ الانتشار في تلك المواقع بعد أن تكون قد اتخذت الاستعدادات اللازمة. غير أنه عقب مغادرة وكيل الأمين العام، عادت السلطات من جديد لترفض منح طائرات البعثة الإذن بالهبوط في الفترة بين ١٩ و ٢٢ آذار/مارس، مع أن الإذن بالهبوط يُمنح منذئذ. غير أن إمكانية قيام البعثة بزيارات متابعة لماتادي أو مبانداكا أو مبوجي مايي للشروع في تنفيذ ما يلزم من عمليات استطلاع وأعمال تحضيرية، أمر لم تتأكد إمكانيةه بعد.

١٩ - وإلى أن يتحقق الانتشار الكامل، ستواصل البعثة مباحثاتها مع الحكومة والأطراف الأخرى سعياً إلى نشر ضباط الاتصال العسكريين في عدد من المواقع، منها بوكافو وكاليمي، فضلاً عن ماتادي ومبانداكا ومبوجي مايي. وستسعى البعثة إلى إيفاد أفرقة إلى كابندا وكابالو، وهما الموقعان اللذان اختارتهما اللجنة العسكرية المشتركة للانتشار الأولي. وتوجد أصلاً في كابندا لجنة عسكرية مشتركة فرعية، لكن تعذر حتى الآن إيفاد فريق اللجنة العسكرية المشتركة/منظمة الوحدة الأفريقية إلى كابالو. وأخفقت حتى الآن جميع الجهود المتكررة التي ترمي إلى مشاطرة فريق من البعثة موقع فريق اللجنة العسكرية المشتركة الموجود في كابندا، وذلك لمجموعة من الأسباب من بينها اندلاع القتال في المناطق المجاورة مباشرة.

٢٠ - ويُرجح أن يتأثر نشر البعثة بالأضرار التي لحقت بالهيكل الأساسي في مطار كنشاسا. ولن تُستخدم طائرتا البعثة اللتان كانتا موجودتين في المطار لدى حدوث الانفجارات إلى أن تتم معالنتهما بدقة، وقد يتعذر استخدام المطار كنقطة رئيسية لدخول موظفي البعثة ومعداتها ولولازمها ريثما يتم ترميمه.

اللجنة السياسية أيضا، مشيرة إلى قيام الميسر المحايد للحوار بين الأطراف الكونغولية بافتتاح مكتب في كينشاسا، أن التقدم في هذا الصدد سيدعم بشكل ملموس الجهود الرامية إلى نجاح تنفيذ اتفاق لوساكا.

٢٨ - كما أن تنفيذ خطة فض الاشتباك سيعطي دفعة لنشر المرحلة الثانية من البعثة. وحتى تتمكن البعثة من الانتشار، فإنها تحتاج بشكل عاجل إلى عدد من الوحدات العسكرية المتخصصة وطائرات إضافية. وتشمل هذه الوحدات أفرقة عمليات طيران، ووحدات للإنقاذ ومكافحة الحرائق خاصة بحوادث التحطم في المهابط، ووحدات مناولة شحن، وخدمات تزويد بالوقود ومعالجة مياه، بالإضافة إلى المعدات الضرورية. وبدون توفير هذه الخدمات مسبقا، فإن نشر وإمداد الوحدات العسكرية عن طريق الجو في المناطق الداخلية من جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون أمرا بالغ الصعوبة والخطورة لدرجة ستعوق، في واقع الأمر، البدء في الانتشار. ولذا، فإن الأمانة العامة قد وجهت نداءات ملحة إلى البلدان المحتمل إسهامها بقوات ليتسنى الحصول على وحدات الدعم الإضافية هذه، بالإضافة إلى كتائب المشاة الضرورية المتبقية.

رابعاً - التطورات العسكرية

٢٩ - بناء على التقارير الواردة من البعثة، قامت الأمانة العامة بإعلام مجلس الأمن عن عدد من انتهاكات لوقف إطلاق النار واستمرار الاستعدادات العسكرية على عدة جبهات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد كتب الممثلون الدائمون لأوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية - كل على حدة - إلى رئيس مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس بشأن انتهاكات مزعومة لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

السياسية، بإصدار أوامر إلى القادة العسكريين لكل منها بوقف إطلاق النار. ووافق زعماء الدفاع لكل من الأطراف على تأكيد استلامهم الأوامر وعلى تزويد البعثة واللجنة العسكرية المشتركة بنسخ منها. وحتى الآن، تلقت البعثة نسخا من الأوامر التي أصدرتها كافة الأطراف، باستثناء حركة تحرير الكونغو.

٢٥ - وبدءا من ٢١ نيسان/أبريل، يجب على الأطراف موافاة البعثة واللجنة العسكرية المشتركة بمعلومات عسكرية مفصلة، لكل منطقة على حدة، لكي يمكن إنهاء التخطيط لفض الاشتباك. وبعد ذلك، سيؤدي انسحاب الأطراف إلى إيجاد منطقة منزوعة السلاح حول خط المواجهة، ويلي ذلك قيام مراقبي البعثة بالتحقق التتابعي، من كل منطقة على حدة، خلال الفترة الممتدة من يوم البدء + ٣٠ إلى يوم البدء + ٨٦، أي خلال الفترة من منتصف أيار/مايو إلى منتصف تموز/يوليه تقريبا. وتدعو الخطة أيضا إلى نشر المرحلة الثانية للبعثة بين منتصف أيار/مايو حتى منتصف أيلول/سبتمبر تقريبا.

٢٦ - وقد وافقت اللجنة السياسية على أنه متى تم فض الاشتباك، المقرر له أن يقع بعد انقضاء ١٠ أسابيع من دخول الخطة حيز النفاذ (يوم البدء + ٧٠)، يُنقل مقر قيادة اللجنة العسكرية المشتركة إلى نفس المكان الذي يوجد به مقر البعثة في كينشاسا، وذلك رهنا بتقديم الضمانات الأمنية لجميع أعضائها، وثُقام هناك هياكل دعم وهياكل إدارية مشتركة.

٢٧ - وذكرت اللجنة السياسية أن بعض الأطراف ما زالت بصدد عملية وضع اللمسات الأخيرة على خططها الرامية إلى الإفراج عن أسرى الحرب والرهائن، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وأنها طلبت إلى تلك الأطراف الانتهاء من خططها في هذا الصدد بشكل عاجل. وذكرت

٣٤ - ووفقا لتقرير وارد من منظمة غير حكومية، فإن عددا يقدر بـ ١٥٠.٠٠٠ من أبناء طائفة ألبانيا مولينغ تحت الحصار، وأهم عرضة لخطر الهجوم العنيف في كيفو الجنوبية. وثمة مخاوف من أن يتفشى العنف الطائفي العرقي في المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وقد بعثت منظمة بانيامولينغية، تسمى بالقوات الجمهورية والاتحادية، رسالة إلى الأمين العام تشكو فيها من الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحذر من أن المسرح يُعد للقيام بعملية إبادة جماعية موجهة ضد طائفة البانيامولينغ.

٣٥ - وقد وردت بلاغات تفيد أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) والجيش الرواندي قد قاما في آذار/مارس بمحوم صوب الجنوب والغرب في إقليم كاساي. وقد احتلت قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، وقوات الجيش الرواندي الوطني مدينة إدومبي بتاريخ ١٢ آذار/مارس، ثم تقدمت غربا في اليوم التالي نحو لونغا ولودي. ووفقا لنفس التقارير، هاجمت هذه القوات أيضا مدينة بينا ليكا، التي تقع على مفترق نقطة الربط الاستراتيجية الهامة بين خط السكة الحديدية والطريق البري، التي تصل بين إلبو وكانانغا. وتعتبر بوابة إلبو نقطة ربط حيوية في خط إمدادات الحكومة لقواتها في كاساي وكانانغا. وقد أبلغ أيضا أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) والجيش الرواندي الوطني يواصلان جهودهما لقطع كابيندا عن مروجي مايي.

٣٦ - وفي نفس الوقت، شكى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) إلى البعثة من عدد من الهجمات قام بها مقاتلو مايي المواليون للحكومة، وأحيانا بمساعدة المتمردين البورونديين، على فيزي وعلى مقربة من أوفيرا في كيفو الجنوبية.

٣٠ - وخلال شهر شباط/فبراير، استمر القتال حول مبانداكا، حيث وردت بلاغات عن وقوع اشتباكات بين القوات الحكومية وقوات حركة تحرير الكونغو، وذلك حول إكيلا، حيث قامت القوات الزمبابوية والناميبية والكونغولية بفك الحصار عن قوة حليفة؛ وفي الشرق، حيث أبلغ عن وقوع اشتباكات بين مجموعات مسلحة وبين القوات الرواندية وقوات المتمردين.

٣١ - كما تلقت الأمانة العامة في ذلك الوقت تقارير، تسندها أفلام بالفيديو، تتعلق بالقتال بين طائفتي ليندو وهيمبا في الإقليم الشرقي. وتدعي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن أكثر من ٧٠٠٠ شخص قد لقوا حتفهم في هذه الاشتباكات، التي يصفونها بالإبادة الجماعية.

٣٢ - وقد أبلغ أيضا من غوما وبوكافو عن وقوع اضطرابات، حيث قام السكان المحليون بإضرابات مناهضة لسلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية خلال الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير. وذكر أيضا أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة والاحتلال الرواندي كانا من أسباب هذه الاضطرابات.

٣٣ - وقد بلغت هذه السلسلة من أعمال العصيان المدني ذروتها برفض التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) السماح لرئيس الأساقفة كاتاليكو بالعودة إلى أبرشيته في بوكافو. وقد واكب هذه الاضطرابات عودة الإذاعة الوطنية والمعروفة بإذاعتها لرسائل مناهضة للتوتسي في آب/أغسطس ١٩٩٨ تحرض على ارتكاب المجازر ضد التوتسي في بوكافو وأوفيرا. ووفقا لشهادة مصدر موثوق به، فإن الإذاعة الوطنية قد دعت خلال بثها أهالي بوكافو إلى أن "يشحذوا سيوفهم وحراهم ورمحهم ليكونوا على أهبة الاستعداد للمرحلة التالية".

٣٧ - وتلقت البعثة تقارير مفادها أن القوات المسلحة الكونغولية تخطط للهجوم على حركة تحرير الكونغو على امتداد نهر أوبانغي، وللحجوم على باسانكوسو. ووردت بلاغات تفيد أن حركة تحرير الكونغو تقوم بتدريب عدة مئات من المجندين.

٣٨ - ونظرا لتزايد الأنشطة العسكرية التي تقوم بها حركة تحرير الكونغو، والتي بدأت في أوائل نيسان/أبريل، فإن البعثة تتفهم تخوف القادة العسكريين المتحالفين مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من وقوع هجمات أخرى يقوم بها المتمردون على مدينة إلبو الرئيسية وعلى مبانداكا.

٣٩ - وقد باشر قائد قوة البعثة، اللواء مونتاجا دياللو، واجباته في ٤ نيسان/أبريل، واشترك في اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية في كمبالا.

خامسا - التعاون مع اللجنة العسكرية المشتركة

٤٠ - قرر مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠)، أن تنشئ البعثة هيكلًا مشتركًا مع اللجنة العسكرية المشتركة خاضعًا لسلطة الممثل الخاص للأمين العام يكفل التعاون الوثيق خلال فترة نشر البعثة، وأن يكون لهما مقر مشترك، وهياكل دعم وإدارة مشتركة.

٤١ - وبالنظر إلى سياسة اللجنة العسكرية المشتركة القاضية بنقل مقرها إلى كنشاسا، واصلت البعثة عملها على افتراض أن الموقع المشترك سينشأ هناك. وقد ساعدت المناقشات العميقة التي جرت في نيويورك ولوساكا مع الجنرال لالاي، رئيس اللجنة العسكرية المشتركة، على توضيح العلاقة القائمة بدقة بين المؤسستين ومهامهما. وعقب إجراء مناقشات إضافية بشأن هذه المسألة أثناء اجتماع اللجنة السياسية الذي عقد في كامبالا في نيسان/أبريل (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه)، اتضحت صورة أكثر تفصيلاً للكيفية التي ستعمل بها المؤسساتان سوياً في كنشاسا.

٤٢ - وبالنظر إلى كون البعثة تشارك بصورة كاملة في اللجنة العسكرية المشتركة المركزية في كنشاسا، فإنها قد تتوقع أن تتمكن من اقتراح عقد اجتماعات هذه اللجنة وإعداد جداول أعمالها. وسوف تتخذ القرارات بتوافق الآراء. وستوقع البعثة حينئذ أن تمثل الأطراف للقرارات التي تتخذها اللجنة العسكرية المشتركة وأن تنفذ تلك القرارات في الميدان تحت مراقبة الأمم المتحدة. وبالرغم من أن اللجنة العسكرية المشتركة ستواصل تقديم تقاريرها إلى اللجنة السياسية المنشأة بموجب اتفاق لوساكا، فإن المعلومات والتحليلات العسكرية عن الحالة في الميدان ستقدمها إليها البعثة بالاستناد إلى التقارير الواردة من مراقبيها الميدانيين والعسكريين، وتقارير اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية ومراقبي منظمة الوحدة الأفريقية.

٤٣ - وفي أثناء زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الدول الأطراف في اتفاق لوساكا في آذار/مارس ٢٠٠٠، أثار وكيل الأمين العام مع جميع مخاطبيه، الحاجة إلى تعزيز اللجنة العسكرية المشتركة وإلى نقلها في أقرب وقت ممكن إلى كنشاسا. وأكد في رسائل لاحقة بعثها إلى رؤساء الدول المعنية على الحاجة إلى تبديد جميع الشكوك المتعلقة بالأمن التي أعربت عنها حكومتا رواندا وأوغندا.

٤٤ - وإلى أن يتم نقل موقع اللجنة العسكرية المشتركة إلى كنشاسا، اتخذت البعثة خطوات من أجل تحسين الاتصالات بين مقر البعثة في كنشاسا والموقع المؤقت لهذه اللجنة في لوساكا. وقد انتدبت البعثة أيضاً موظفي تخطيط إضافيين لمساعدة اللجنة العسكرية المشتركة في تحليل المعلومات.

٤٥ - وبالرغم من ذلك، لا تزال اللجنة العسكرية المشتركة تواجه مصاعب تنفيذية وتنظيمية بالغة. فعندما دعت البعثة إلى عقد اجتماع طارئ للجنة في لوساكا في ٢٠ آذار/مارس فيما يتعلق بأبناء وردت عن وقوع أعمال

بحاجة إلى دعم مالي ومادي وإداري هائل لكي يوفق في مهمته.

٤٩ - ولتحقيق هذه الغاية، عُقد في ٢٧ كانون الثاني/يناير اجتماع للمانحين شاركت في رئاسته الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية عرض فيه الميسر الاحتياجات التمهيدية من أجل بلوغ أهداف مهمته. وناشدت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الدول الأعضاء تقديم المساعدة الضرورية، وأشارت إلى أنه من الممكن تقديم مساهمات مالية إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك إلى صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن نيتها تقديم المساعدة الضرورية، بينما أكدت دول أخرى التعهدات التي أعلنت عنها من قبل.

٥٠ - وتعمل الأمانة العامة، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية، مع الميسر من أجل تقييم احتياجاته وتشجيع المانحين على المساهمة في تكاليف عملياته. ومنذ انعقاد اجتماع المانحين، اجتمعت الأمانة العامة مرتين مع البعثة الدائمة لبوتسوانا من أجل مناقشة ميزانية الميسر ووضع اللامسات الأخيرة عليها. وتقوم بعض الدول الأعضاء أيضا بمساعدة الميسر في هذا الصدد. وقد قدمت البعثة إلى الميسر أثناء زيارته الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية المساعدة والدعم.

٥١ - وأثناء المناقشة التي دارت في مجلس الأمن، أعلن الرئيس كابيلا عن استعداد لبدء الحوار الوطني وكفالة أمن جميع المشاركين. كما أنه اجتمع مع الميسر في نيويورك في ٢٧ كانون الثاني/يناير. ومنذ ذلك الحين، عقد الميسر عددا من المحادثات مع بعض من الأطراف الأخرى المعنية بشأن تنظيم الحوار الوطني. وفي الفترة من ١١ إلى ١٧ شباط/فبراير، زار كينشاسا حيث اجتمع مرة أخرى مع

عسكرية هجومية في كاساي، تعيَّب العديد من ممثلي اللجنة عن الاجتماع، كما تغيب عنه الرئيس. هذا ولم تجر أي متابعة للقرارات التي اتخذت في آخر الأمر. كما اتضح أن الأطراف لم تزود اللجنة بالمعلومات العسكرية الضرورية لإعداد خطط فك الاشتباك وإعادة الانتشار، على نحو ما دعا إليه اتفاق لوساكا والقرار ١٢٩١ (٢٠٠٠). كما أن ممثلي اللجنة العسكرية المشتركة واجهوا مصاعب مالية. وليس من المتوقع أن تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن الدعم المالي للمندوبين الذين أوفدهم الأطراف إلى اللجنة العسكرية المشتركة. وينبغي أن يظل الدعم المالي لأعضاء اللجنة العسكرية المشتركة من مسؤولية الأطراف.

سادسا - الحوار بين الأطراف الكونغولية

٤٦ - قرر مجلس الأمن، في الفقرة ٧ (ح) من قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠)، أن تتعاون البعثة تعاوناً وثيقاً مع ميسر الحوار الوطني وتزويده بالدعم والمساعدة التقنية، وتنسيق أنشطة الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد.

٤٧ - هذا ولم يتقدم الحوار بين الأطراف الكونغولية بالرغم من قبول السير كيتوميل ماسير القيام بدور الميسر المحايد. وثمة وعي متزايد بأن تحقيق حل سلمي للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ربما لن يصبح أمراً ممكناً في غياب تقدم الحوار الوطني الذي دعا إليه اتفاق لوساكا والذي يحظى بدعم المجتمع الدولي.

٤٨ - وقد أتاحت مشاركة ميسر الحوار في مناقشة مجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر كانون الثاني/يناير فرصة طيبة لمناقشة احتياجاته فضلاً عن الدعم الممكن تقديمه له. وقد كان واضحاً بالنسبة للجميع أن الميسر، إلى جانب تعاون الأطراف الكامل معه، سيكون

العشوائية والاحتجازات غير المشروعة لتعذيب المشبوهين واحتجزين ومعاملتهم معاملة لاإنسانية ومهينة، فضلا عن فرض قيود على حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات وعلى حرية التنقل. ولا يمكن لهذا الوضع أن يتحسن دون احترام تام لوقف إطلاق النار والامتنثال لشروط اتفاق لوساكا.

٥٦ - ورغم البيان الذي أدلى به وزير شؤون حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر بشأن وقف تطبيق عقوبة الإعدام، أصدرت محكمة العدل العسكرية حكما على ١٩ شخصا وأعدمتهم بعد بضعة ساعات فقط من صدور الحكم عليهم. ولا تسمح قوانين محكمة العدل العسكرية بالاستئناف. كما صدر حكم بالإعدام على ٨٥ شخصا آخرين ينتظرون التنفيذ.

٥٧ - وحسبما ورد في تقريره السابق، واصلت الحكومة، في ذات الوقت، الإفراج عن السجناء السياسيين وفقا لمرسوم رئاسي صدر في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ بشأن قانون العفو. وأفرج حتى الآن عن أكثر من ٢٥٠ سجيناً في مقاطعتي كينشاسا وكاتانغا. ومن ناحية أخرى، من الضروري الإشارة إلى أن معظم هؤلاء الذين أفرج عنهم مؤخرا كانوا من ضباط الجيش وليسوا بمحتجزين سياسيين مدنيين. وفي ٨ آذار/مارس، أنشئت لجنة مخصصة مؤلفة من ١٣ عضواً (اللجنة المخصصة المكلفة بضمان التطبيق الكامل للمرسوم) برئاسة وزير العدل وكلفت بضمان التطبيق الكامل للمرسوم الرئاسي المتعلق بالعفو؛ كما كلفت اللجنة بإعادة النظر في قضايا الأشخاص الذين ربما يستفيدون من العفو. وتواجه التأثيرات الإيجابية لقانون العفو قيوداً لا تزال مفروضة على الأحزاب والأنشطة السياسية بموجب المرسوم رقم ١٩٤.

٥٨ - وفي الأراضي التي استولى عليها المتمردون، يتحرش المتمردون بالناشطين في ميدان حقوق الإنسان والمجتمع المدني

الرئيس كابيلا، ثم مع ممثلين من المعارضة وعن المجتمع المدني، وكذلك مع ممثلي الخاص. ثم قام الميسر بزيارة كيغالي وكامبالا حيث اجتمع مع جماعات المتمردين.

٥٢ - وبالرغم من تلك الخطوات الإيجابية، لا يزال الميسر يواجه عدداً من المصاعب في قيامه بمهمته تمنعه من مواصلة مشاوراته وترجيئ تاريخ تنظيم الحوار.

٥٣ - وبالرغم من أن عدداً من الدول الأعضاء قد تعهد بتقديم - أو قدم فعلاً - تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمساعدة على تمويل أنشطة الميسر، ستكون ثمة حاجة إلى مزيد من الموارد لتكملة الدعم الذي ستمكن البعثة من تقديمه.

٥٤ - وعلاوة على ذلك، لم يتمكن الميسر أثناء زيارته إلى كينشاسا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس من السفر داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، واضطر إلى قطع زيارته لهذا البلد عقب رفض الحكومة منحه الإذن بالسفر خارج كينشاسا على متن الطائرة التي وضعتها البعثة رهن إشارته. وأصدر السيد ماسير بياناً أعرب فيه عن أسفه الشديد إزاء هذه الحالة المؤسفة وعن أمله في أن تدرك الحكومة ضرورة مساعدته على الاضطلاع بولايته. ومنذ ذلك الحين، دعت الحكومة إلى العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد وافق على ذلك. ومن الواضح مع ذلك أن الميسر لن يتمكن من القيام بدور فعال ما لم تُكفل بصورة مضمونة حرية حركته وقدرته على قيامه بمهمته.

سابعاً - حقوق الإنسان

٥٥ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطيرة، سواء في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة أو في تلك التي استولى عليها المتمردون. ولم يؤد الصراع المتواصل سوى إلى تفاقم الوضع الأليم. ويتواصل ورود تقارير عن المجازر وعمليات الإعدام والاعتقالات

الاستنتاجات الأولية، تؤكد فريق حقوق الإنسان من أن الحادث قد وقع فعلا. ولكن بما أن تفاصيل هامة كثيرة لم تحدد بعد، فمن الضروري إجراء تحقيق أعمق يستعان فيه بخبراء في علم الأجناس البشرية والطب الشرعي.

٦٢ - وقد تم إيفاد أول دفعة من موظفي حقوق الإنسان في البعثة. ووفقا لمذكرة التفاهم المعقودة بين إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حضر الموظفون جلسة إحاطة في المكتب الميداني لحقوق الإنسان. وكجزء من المرحلة الثانية من عملية إيفاد البعثة، سيوفد عدد إضافي من موظفي حقوق الإنسان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في المناطق التي تسيطر عليها القوات المتمردتين. وسيزيد تواجدهم من قدرة البعثة على رصد حالة حقوق الإنسان في البلد.

ثامنا - الجوانب الإنسانية

٦٣ - اتخذت الاحتياجات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أبعادا ضخمة، بعد أن وصل عدد الأشخاص المشردين داخليا ما يقرب من ١,٣ مليون واللاجئين ٣٠٠.٠٠٠، كما أن هناك تقريبا ١٤ مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية. ولقد تدهورت منذ بداية العام الحالة الإنسانية، بوجه عام، في الجزء الشرقي من البلد على نحو سريع، ووقع ٥٥٠.٠٠٠ مشردا داخليا في شرك الحرب.

٦٤ - ووفقا لتقارير صدرت عن منطقة إيتوري، واجهت وكالات الإغاثة في فتاكي ريتي في شمال بونيا مشاكل إنسانية كبيرة. وتتنازع حاليا طوائف هيمبا ولندو وناندي على تخصيص الأراضي في تلك المنطقة، مما أسفر عن تشرد أعداد غفيرة من السكان. وإثر اندلاع سلسلة من حوادث التهديد، وجدت وكالات الإغاثة نفسها مضطرة لأن تحد من أنشطتها أو أن تنسحب من المنطقة بصورة كاملة.

ويعمدوا على تهديدهم باستمرار. ومنذ أن مُنع الأسقف كتاليكو من العودة إلى أبرشيته في شهر شباط/فبراير، تصاعد التوتر بين السكان المدنيين والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. ونظم السكان المحليون في بوكافو وغوما وكندو وكيسانغاني أياما للاحتجاج ضد القوات الأجنبية.

٥٩ - وفي ٢٩ آذار/مارس، قدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، روبرتو غاريتون، تقريره السادس إلى لجنة حقوق الإنسان. وأعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار انتهاك جميع أطراف النزاع حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لا سيما المجازر التي حدثت في الجزء الشرقي من البلاد والانتهاكات المستمرة لحرية الرأي والتعبير التي يتعين أن يتمتع بها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان.

٦٠ - ومن المهم الإشارة إلى أن جميع أطراف النزاع باتت تدرك الآن بجلاء أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي قد حدثت ويتواصل حدوثها في جميع أنحاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تطالب الآن بإجراء تحقيقات في الادعاءات المتعلقة بالمجازر.

٦١ - وقد أشرت في تقرير السابقي إلى الادعاءات المتعلقة بدفن ١٥ امرأة كونغولية - وهن على قيد الحياة - في موينغا بمقاطعة كيفو الجنوبية. وخلال الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وبناء على طلب من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أجرى فريق يتألف من شخصين، من المكتب الميداني لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحقيقا أوليا عن مجزرة موينغا. ورغم أن الفريق قد زار بوكافو وبونيا وغوما، فإنه لم يتمكن من دخول موينغا ذاتها بسبب الحالة الأمنية المخوفة بالمخاطر. إلا أنه تمكن من جمع معلومات مباشرة وإجراء مقابلات مع بعض شهود عيان. واستنادا إلى هذه

٦٨ - وتضمنت التوصيات التي أسفرت عنها المهمة ضرورة تعزيز تنسيق المساعدة في جميع أنحاء البلاد وتوسيع نطاق العمليات الإنسانية من خلال عقد حوار متواصل بين جميع الأطراف. وإضافة إلى ذلك، أوصي بضرورة اتخاذ الأمم المتحدة عددا من تدابير بناء الثقة من خلال اتخاذ إجراءات محددة عابرة لخطوط المواجهة، منها على سبيل المثال، تحديد أيام وطنية لتحسين الجنود الأطفال وتسريحهم ولم شمل العائلات. وفي كينشاسا، أثار مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية عددا من القضايا مع الحكومة، منها الضوابط التقييدية المفروضة على أسعار الصرف. ولا تزال عمليات الإغاثة باهظة التكاليف على نحو يحول دون تنفيذها أو استمرارها، رغم تطبيق الحكومة لأسعار تشجيعية أكثر لصرف الدولار إلى الفرنك الكونغولي.

٦٩ - وحتى الآن، كانت استجابة الجهات المانحة لنداء الأمم المتحدة الموحد لعام ٢٠٠٠ - الذي التمس الحصول على مبلغ ٧٣,١ مليون دولار - هزيلة للغاية. إذ تم إلى الآن تلقي نسبة أقل من ٤ في المائة من المبلغ، أي ما يعادل ١,٢ مليون دولار، لسد احتياجات الفئات الأكثر ضعفا. أما نداء عام ١٩٩٩، الذي التمس مبلغ ٣٨ مليون دولار، فقد حظي باستجابة بلغت نسبتها ١٧ في المائة.

تاسعا - حماية الطفل

٧٠ - حسبما أشرت في تقاريري السابقة، فإن الأولويات المتعلقة بحماية الطفل لا زالت تتصل بما يلي: مسألة الوصول إلى الأطفال المتضررين بالحرب من أجل تقديم المساعدة الإنسانية لهم؛ وتسريح الأطفال المحاربين وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ وحماية الأطفال المشردين داخليا واللاجئين وضمنان عودتهم الآمنة إلى ديارهم؛ وتدريب وزيادة توعية موظفي عمليات حفظ السلام (من المدنيين والعسكريين) فيما يتعلق باستيفاء احتياجات الأطفال المتأثرين بالحرب. وقد تضمنت

٦٥ - كما أدى القتال الدائر في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية إلى تشرد أعداد كبيرة من السكان منذ بداية العام. فقد فر ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ من المشردين حديثا إلى أوفيرا وعلى امتداد سهول روزيزي؛ وتبين التقارير أن ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ إلى ٢٠ ٠٠٠ شخص (أساسا من طائفة بانيا مولينغ) أتوا من الهضبة الوسطى. ويقدر إجمالي عدد الأشخاص المشردين في كيفو الجنوبية بـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، إلى جانب ٢٥٠ ٠٠٠ شخص آخرين مشردين في كيفو الشمالية. وفي هذا الصدد، لا يمكن لوكالات الإغاثة دخول معظم منطقة كيفو الجنوبية.

٦٦ - ولقد وصل في الشهر الماضي ما يقرب من ٧٠٠ من أبناء طائفة بانيا مولينغ إلى بوجمبورا، فارين من القتال ومن هجمات الجماعات المسلحة في كيفو الجنوبية. واستقبلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذه المجموعة وأجرت تقييما لاحتياجاتهم من المساعدة والحماية. وتفيد التقارير أن هناك مجموعة ثانية من المنطقة ذاتها قدر عددها بـ ٢٠٠ ١ من البانيا مولينغ في أوفيرا قد منعت من العبور إلى بوروندي. وإن حالة انعدام الأمن قد حالت دون إجراء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقييمات في هذه المنطقة.

٦٧ - وفي بداية شهر نيسان/أبريل، توجه نائب منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في مهمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تقييم ترتيبات التنسيق وكيفية تلبية وكالات الإغاثة لاحتياجات الفئات الضعيفة من السكان. وأكد الجانبان من جديد على التزامهما بالامتنثال لمبادئ المشاركة لأغراض المساعدة الإنسانية، مع إقرارهما بعدم انحياز وحياد الإجراءات الإنسانية وتعهدهما بدعم كامل لعمليات عابرة لخطوط المواجهة لتقديم المساعدة إلى جميع الفئات الضعيفة من السكان بصرف النظر عن المكان.

دولار، شاملا مبلغ ٤١ مليون دولار أذنت بها من قبل لبعثة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارية والميزانية، وأقرت تقسيم هذا المبلغ على الدول الأعضاء.

٧٣ - وفيما يتعلق بالصندوق الاستثماري لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بلغت جملة المساهمات والتبرعات المقدمة للصندوق حتى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ ما قيمته ١,٦ مليون دولار.

٧٤ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ بلغت القيمة الإجمالية للأنشطة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ما قيمته ٩٠٣,٣ مليون دولار.

حادي عشر - ملاحظات

٧٥ - لوحظ في الآونة الأخيرة وجود عدد من المؤشرات على تحقيق تقدم في عملية لوساكا. وتضمنت هذه المؤشرات على وجه التحديد الالتزامات بإبداء التعاون التي قطعها على أنفسهم قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الموقعة الأخرى خلال الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والقرار الذي اتخذته اللجنة السياسية في ٨ نيسان/أبريل في كمبالا باعتماد خطة نزع السلاح وإعادة الانتشار المقدمة من اللجنة العسكرية المشتركة والبعثة؛ والبيان الذي أصدره في اليوم التالي القادة المتحالفون في كنشاسا ودعوا فيه إلى سرعة نشر المراقبين العسكريين للبعثة؛ ونتائج الاجتماع الخاص لمجلس وزراء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المعقود في ١٠ نيسان/أبريل.

٧٦ - وفي الوقت ذاته، وبالرغم من التأكيدات القاطعة التي قدمتها الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، لا يزال القتال جاريا على جبهات عديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتصل على ما يبدو بعملية عسكرية جيدة التخطيط والتنظيم تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية. وثمة مؤشرات أخرى تضاف إلى ذلك، ومنها

الفترة المشمولة بالتقرير نشر مجموعة أولية محدودة من مستشاري حماية الطفل ووصولهم إلى البعثة، وبدأ الاعتناء بهذه القضايا عن كثب بالتعاون الوثيق مع اليونسيف والسلطات الوطنية.

٧١ - ومنذ تقريره السابق، قام موظفو حماية الطفل بوضع وتنفيذ برنامج للتوعية والتدريب موجه إلى ضباط الاتصال العسكري الوافدين يتناول القضايا المتصلة بالأطفال المتأثرين بالحرب، كما شاركوا في اجتماعات عقدت مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بشأن معالجة احتياجات أولئك الأطفال. وأوفدت أيضا بعثات ميدانية إلى كل من غوما، وكبالا، وكيسنغاني، وبوبينا وبوكوفو، وكاليمي، لإجراء محادثات مع جناحي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بشأن احتياجات الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وأجريت مناقشات لمتابعة الالتزامات التي أعطيت في شباط/فبراير ١٩٩٩ لممثلي الخاص المعني بالأطفال في النزاع المسلح بشأن الامتناع عن تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، والتخطيط لنزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وزيادة إمكانية الحصول على خدمات الصحة والتغذية والتعليم والملجأ للأطفال المشردين والأيتام.

عاشرا - الجوانب المالية

٧٢ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠) طلبت إلى الجمعية العامة أن تأذن لي بسلطة الدخول في التزام يقدر بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتوفير الموارد الضرورية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو من أجل تغطية احتياجاتها العاجلة وتمكينها من البدء في التحضيرات السوقية للمرحلة الثانية للنشر حسبما طلب المجلس. وعوجب قرار الجمعية العامة ٢٦٠/٥٤ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أذنت لي الجمعية العامة بسلطة الدخول في التزام في حدود مبلغ ٢٠٠ مليون

بالعمليات التحضيرية السوقية للمرحلة الثانية بهدف التأهب لنشر الوحدات الأولى في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، يعتبر إصدار القادة العسكريين للقوات المتحاربة الأوامر الضرورية لوقف إطلاق النار خطوة مهمة إلى الأمام في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، ستبذل البعثة كل ما في وسعها من أجل مساعدة الأطراف في استكمال خطط فك الارتباط عملاً باتفاق ٨ نيسان/أبريل ورصد تنفيذه. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقوم البعثة بعمليات انتشار في أقرب وقت ممكن بمساعدة إضافية من العمليات الجوية.

٨٠ - وبافتراض إبداء التعاون المأمول، فإن قيام البلدان المساهمة بقوات بتقديم الإمدادات اللازمة من الأفراد العسكريين في الوقت المناسب، وخاصة الوحدات العسكرية المتخصصة، يكتسب أكبر قدر من الأهمية والإلحاح. وفي هذا السياق، أثني على تلك البلدان التي أكدت استعدادها لتقديم بعض الخدمات الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وأدعو الدول الأخرى إلى النظر في تقديم الوحدات المتخصصة التي سيجري تحديدها في وقت لاحق من أجل ضمان نشر البعثة واستدامتها في ظروف أمنية وافية.

٨١ - ومن الضروري أيضاً أن يجري في المستقبل القريب مواصلة بذل الجهود من أجل تعزيز قدرات اللجنة العسكرية المشتركة لتمكينها من الاجتماع بسرعة عندما تنشأ الحاجة لذلك وتناول جميع انتهاكات وقف إطلاق النار وغيرها من المسائل التي تعرض عليها في المواقف المناسبة وبطريقة فعالة. ويعتبر القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية في ٨ نيسان/أبريل بدعم الموقع المشترك في كينشاسا بين اللجنة العسكرية المشتركة والبعثة خطوة مهمة إلى الأمام في هذا الشأن. وإنني أتطلع إلى مزيد من المؤشرات على قيام جميع أطراف اتفاق لوساكا بالالتزام بالتعهدات التي قطعتها على نفسها عندما وقّعت الاتفاق، بالإضافة إلى التعهدات التي أعطيت لوكيل الأمين العام، والتي كررتها هذه الأطراف في الأساس في

قيام بعض الأطراف بشراء الأسلحة وتجنيد وتدريب القوات مما ينبئ عن قهوها لتحقيق أهداف عسكرية جديدة. وقد أثارت هذه التطورات شكوكاً في مدى التزام الأطراف بوقف إطلاق النار.

٧٧ - كما أنني أشعر بالانزعاج بصفة خاصة إزاء التحذيرات المتكررة التي ترد من مراقبين علميين يفيدون فيها بأن بعض السكان في منطقة كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعة إيتوري ربما يكونون قد تعرضوا لعمليات عنف عرقي واسع النطاق. وإنني أهاب بجميع القادرين على التأثير على الحالة في هذه المناطق ببذل قصارى جهودهم لتقليل درجة العنف والسعي إلى التوصل إلى حلول سلمية للصراعات القائمة هناك.

٧٨ - وأحد المؤشرات المهمة على مدى الالتزام الذي يبديه الأطراف يتصل بالدرجة التي سيسمح بها بوصول البعثة إلى المواقع التي اختبرت مبدئياً لنشر الكتائب الأربع التي ستؤلف الجزء الرئيسي من قوام القوات في المرحلة الثانية. ورغم استمرار حدوث بعض التأخيرات في تأمين أذون الرحلات الجوية، لا تزال البعثة عازمة على المضي قدماً على أساس التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الأخرى بالتعاون مع خططها المتعلقة بإجراء مسح شاملة لهذه المواقع، من أجل نشر قواتها هناك إذا توافرت الظروف المقبولة لذلك.

٧٩ - ومن المأمول فيه، مع ما تبديه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الأخرى من تعاون، ووضعاً في الاعتبار توافر الظروف الأمنية الكافية، أن يكون ممكناً استكمال عملية نشر ضباط الاتصال العسكريين في كل من بوكافو، وكابالو، وكابيندا، وكاليمي، وموبوجي مايي وموبنداكا في غضون فترة من الوقت قصيرة للغاية. وستواصل الأمانة العامة العمل بنشاط أيضاً للاضطلاع

٨٣ - ولقد أصبت بالصدمة إزاء الوفيات والإصابات وحجم الدمار الذي تسببت فيه الانفجارات التي وقعت في مطار كنشاسا في ١٤ نيسان/أبريل. ولاحظتُ أن البعثة بادرت على الفور بعرض أسطول مركباتها على السلطات لاستخدامه في نقل الجرحى إلى المستشفيات. وستواصل البعثة أيضا عمل كل ما بوسعها من أجل مساعدة السلطات في جهود الإغاثة. وإنني أتقدم بالتعزية الخالصة لأسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم في هذا الحادث المروع وأتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

٨٤ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاص وجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو لما بذلوه من جهود على مدى الشهور القليلة الماضية وهم يغالبون في معظم الأحيان ظروفًا شديدة الصعوبة.

كمبالا في ٨ نيسان/أبريل. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لحكومات الأرجنتين والهند واليابان والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة لما قدمته من مساهمات إلى اللجنة العسكرية المشتركة.

٨٢ - ويعتبر حوار الأطراف الكونغولية عنصرا حاسما في الجهود الرامية إلى تسهيل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس التفاوض. ويحتاج الميسر إلى قيام التعاون الكامل من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الكونغولية ذات الصلة من أجل الاضطلاع بالمهمة التي كُلف بها. كما أنه يحتاج إلى مساعدة ودعم قويين من جانبي المجتمع الدولي، وإنني أحث جميع من في إمكانهم تقديم المساعدة على الإسهام بسخاء في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: المساهمات حتى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

البلد	ضباط الأركان	ضباط الاتصال العسكريون	المجموع
الاتحاد الروسي	١	٤	٥
أوروغواي	٢	٣	٥
أوكرانيا	١	١	٢
إيطاليا	١	—	١
باكستان*	٦	٧	١٣
بنغلاديش	—	٤	٤
بنن	٢	٢	٤
بولندا	١	—	١
بوليفيا	—	٢	٢
الجزائر	١	٦	٧
الجمهورية العربية الليبية	—	٣	٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	—	٢	٢
جنوب أفريقيا	—	١	١
رومانيا	١	٧	٨
زامبيا	—	٤	٤
السنغال	—	٥	٥
السويد	—	٢	٢
غانا	—	٤	٤
فرنسا	١	٢	٣
كندا	١	—	١
كينيا	٢	—	٢
مالي	—	٣	٣
مصر	١	٧	٨
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا	٥	١	٦
نيبال	—	٦	٦
الهند	٣	٦	٩
المجموع	٢٩	٨٢	١١١

*. بمن فيهم ٥ كتبة تحت بند ضباط الأركان.

